الفصل الرابع

جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى

لعل مسألة الأمن القومى العربى كانت الشغل الشاغل والهم الأول لجامعة الدول العربية منذ نشأتها ، إذ واجهت الوجود البريطانى فى مصر والفرنسى فى كل من سوريا ولبنان فى منتصف الأربعينات ، ثم مشكلة فلسطين منذ ما أطلق عليه فى الأدبيات العربية باسم « النكبة » وفى الخمسينات واجهت الاستعمار الفرنسى فى شمال إفريقيا والاحتلال البريطانى فى الخليج وجنوب الجزيرة العربية .

وهكذا تطور مفهوم الأمن القومى العربى عبر الزمن واستمر فى تطور متتال ومتعاقب يصارع ضد قوى إقليمية ودولية عاتية .

أولاً : التعريف باستراتيجيه الأمن القومى العربى :

لا ريب أنه لرسم أو وضع استراتيجية لإقامة أمن قومى عربى لابد أن نشير إلى ما نقصده بالأمن القومى العربى ، ثم ما هى مصادر التهديد لهذا الأمن القومى العربى ، وأخيرًا كيف نواجه مصادر هذا التهديد ، بما يعزز من الأمن القومى العربى .

تنوعت التعريفات المتعلقة بالأمن القومى ، فهناك التعريف الذى ذكره « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع الأمريكى الأسبق فى كتابه

« جوهر الأمن » وخلاصته أن الأمن يعنى التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها .

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ قرارها رقم ١٨٨ (هـ) فى الدورة ٣٨ تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد دراسة شاملة عن مفاهيم الأمن بالاستعانة بمجموعة من الخبراء وتم إعداد تلك الدراسة وأصدرتها الأمم المتحدة في سلسلة دراساتها عن نزع السلاح تحت رقم ١٤ بعنوان « مفاهيم الأمن CONCEPTS OF SECURITY وخلصت تلك الدراسة إلى :

١ – أن الأمن حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أى خطر فى هجوم عسكرى أو ضغط سياسى أو إجبار اقتصادى بحيث تتمكن من المضى بحرية فى العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها .

٢ – أن الأمن الدولى هو حصيلة الأمن الوطنى لكل دولة وأنه لن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولى الكامل .

٣ – أن الأمن بوجه عام هو مفهوم نسبى وليس مطلقًا ، وأنه يجب النظر للأمن الدولى أو الأمن القومى بمنظور الدرجة أو المدى .

٤ – أن أمن دولة ما قد يكون أحيانًا مصدر عدم الأمن لدولة أخرى ، وأنه فى مثل هذه الحالة تضيق المساحة الخاصة بالمساومة

والمفاوضة ، ويقل منطق التعاون والتوفيق ، لذا يجب على الدول أن تنظر لمفهوم الأمن فى عمومه وتكامله من منطلق أن أمن دولة ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن أمن الدول الأخرى ، ولذا فإن الجميع مطالب بالبحث عن حلول بناءة خاصة وأن استخدام القوة العسكرية فى غير أغراض الدفاع عن النفس ليس أداة مشروعة لأية سياسة وطنية بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

والتوجه العام لدى العديد من الكتاب الذين تناولوا قضية الأمن القومى هو النظر إليه على أنه مفهوم مجتمعى شامل ، تترابط فيه العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية والإدارية ، فالأمن القومى هو الاستراتيجية الشاملة للدولة التى تنضوى تحت لوائها كافة أنشطة الدولة وإجراءاتها للمحافظة على سلامتها ووحدة أراضيها ، وحماية مصالحها ورفاهية شعبها ، والدفاع عن قيمها ومعتقداتها ومبادئها ومثلها فى مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة ، الرئيسية والثانوية على حد سواء ، هذا بالطبع مع اختلاف طبيعة الرد على كل تهديد وفقًا لطبيعته ووفقًا لقرارات الدولة ذاتها وقدرات خصومها .

ثانيًا : جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى :

لقد أصدر مجلس جامعة الدول ، بمبادرة من مصر ، قراره رقم ٥٢١٥ فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ طلب فيه من الأمانة العامة للجامعة

إعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، تعرض خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر ، وتم بالفعل إعداد الدراسة وشكلت لجنة وزارية عربية لبحثها ودراستها ، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع فى إطار رسم الاستراتيجية المثلى للأمن القومى فإننى سوف أتناول ذلك بشىء من التفصيل على النحو التالى :

١ – خلفية طرح المشكلة .

٢ – أهم عناصر دراسة الأمانة العامة .

٣ – ردود فعل الدول العربية .

١ – خلفية طرح المشكلة :

لا شك أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم حديث نشأ بعد الحرب العالمية الثانية عندما شكلت الولايات المتحدة مجلسًا أسمته « مجلس الأمن القومى الأمريكى » عام ١٩٤٧ ، ولذا فلم يكن عجبًا أو مستغربًا أن ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى أقر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، واعتمد كثيرًا فى نصوصه على عهد عصبة الأمم ، لم يتناول هذا المفهوم بالمعنى المتعارف عليه فى الوقت الحاضر ، وإنما أشار إلى موضوع الاعتداء وذلك فى المادة السادسة من الميثاق .

ولكن بعد حرب ١٩٤٨ أدرك العرب أن أمنهم فى خطر ، ومن ثم بادروا إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى اعتمدها مجلس الجامعة فى ١٣ أبريل ١٩٥٠ ، وجرى التوقيع عليها فى ١٧ يونية ١٩٥٠ ، وكان عقد هذه المعاهدة هو الرد العملى

على أمرين ، **أولهما** : قيام إسرائيل . **وثانيهما** : المشروعات الغربية التى كان يجرى الترويج لها حول الشرق الأوسط ، وضمه فى سلسلة الأحلاف العسكرية التى كانت موضع الاهتمام الغربى لمحاصرة الاتحاد السوفيتى آنذاك . وأخذت هذه المعاهدة مفهومًا أكثر تقدمًا فى النظرة للأمن القومى دون أن تستخدم هذا المصطلح . فهى وإن اقتصرت على التركيز على الجانب العسكرى الدفاعى إلا أنها نظرت إليه من حيث البناء الأساسى ، وهو البناء الاقتصادى ، ومن ثم ربطت المعاهدة بين مفهوم الدفاع المشترك ومفهوم التعاون الاقتصادى ليس فقط كما هو واضح فى اسم المعاهدة ، وإنما أيضًا بتحليل المادة الرابعة والمادة الثامنة ويتجلى الأمر بطريقة أكثر وضوحًا فى البند الأول من الملحق العسكرى لهذه المعاهدة التى تحدد اختصاصات اللجنة العسكرية المنشأة بموجب المعاهدة والتى تنص فى الفقرة (د) أن من بين مهام تلك اللجنة « تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك » .

ومع هذا فلا ينبغى المبالغة فى تقدير أهمية معاهدة الدفاع المشترك ، ذلك لأنها لم توضع موضع التنفيذ الفعلى بصورة كاملة عندما تعرض الأمن القومى العربى للخطر أكثر من مرة طوال الأربعين سنة الماضية ، بل وأكثر من ذلك جرى انتهاك المعاهدة والمواثيق العربية بالغزو الشامل للكويت من قبل العراق فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، ولكن بقيت المعاهدة للاحتجاج بها أو الاحتماء بها عند

رغبة بعض الدول العربية فى اتخاذ موقف ما ، ولعل موقفين هامين جديرين بالإشارة .

أولهما : عندما قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر نتيجة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، كان من بين الحجج التى استندت إليها خروج مصر على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ، **وثانيهما** : عندما غزت العراق الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، واجتمع مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة فى ١٠ أغسطس وأصدر قراره بمساندة الكويت والسعودية استند أيضًا إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وأبرز القرار أن الاجتياح العراقى للكويت له انعكاسات خطيرة على الوطن العربى والأمن القومى العربى ومصالح الأمة العربية العليا .

وإنه لمن نافلة القول : إن دور مصر كان رئيسيا عبر السنين فى بلورة المفاهيم الرئيسية للعمل العربى المشترك ، وإحياء الوعى العربى بالمخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية ، ومن ثم فإنه فى سبتمبر١٩٩٢ طرحت مصر على بساط البحث فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية قضية الأمن القومى العربى . وفى تقديرى أن هذا الموقف أملته الاعتبارات التالية :

الأول : مالمسته مصر من ضغوط وتحركات دولية خطيرة تمارس على الدول العربية لكى تنضم للاتفاقية الدولية لحظر إنتاج واستخدام

الأسلحة الكيماوية ، والتى كان قد انتهى التفاوض بشأنها وصياغتها ، وكان مقررًا أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة توطئة لانضمام كافة الدول إليها .

الثانى : المخاطر التى أدركتها مصر من التحرك الدولى السابق ومقارنته بتحرك مماثل منذ عدة سنوات بالضغط على الدول العربية للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتركت إسرائيل فى مأمن خارج الاتفاقية تطور برنامجها النووى دون رقيب أو حسيب .

الثالث : المبادرة التى طرحتها مصر منذ أبريل ١٩٩٠ حول أسلحة الدمار الشامل والدعوة لأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهذا التحرك لن يتقدم خطوة للأمام إذا انضمت الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيماوية بعد انضمامها لاتفاقية منع الانتشار النووى ومن ثم ستفقد كافة أوراق الضغط على إسرائيل .

الرابع : تطور المفاهيم والسياسات الدولية الخاصة بالأمن وضغوط دول الجوار الجغرافى على المنطقة العربية بما يشكل مساسا بأمنها ، وهذا يستدعى بحث قضية الأمن القومى العربى فى إطاره الشامل .

الخامس : السعى لحشد الطاقات والجهود العربية وجمع الصف العربى تحت شعار الأمن القومى العربى بعد ما أصابه من جراء اجتياح العراق للكويت ما أصابه .

لكل هذه الاعتبارات ، وربما غيرها ، بادرت مصر بطرح موضوع الأمن القومى العربى على مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ سعيًا لرسم استراتيجية عربية شاملة تحقق الأمن القومى العربى الذى أصبح معرضًا للخطر أكثر من أى وقت مضى منذ نشأة جامعة الدول العربية .

٢ – دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومى العربى :

نشطت الأمانة العامة للجامعة العربية فى إعداد الدراسة المطلوبة واستعانت فى ذلك بخبراء من داخل الجامعة ومن خارجها ، ومن الشخصيات التى ساهمت من خارج الجامعة العربية اللواء د . أحمد فخر رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، والدكتور أسامة الغزالى حرب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام آنذاك ، أعد كل منهما ورقة بحثية ، وفى النهاية بلورت الأمانة العامة دراسة قدمتها للجنة الوزارية العربية التى شكلت من كل من : قطر – العراق – فلسطين – الأردن – ليبيا – تونس – مصر – السودان – سوريا – عمان والأمين العام للجامعة العربية ، كانت مفتوحة العضوية لجميع الدول العربية ، وقد قامت تلك اللجنة بدراسة الورقة وقررت إحالتها لمجلس الجامعة ككل ، وأوصت بأن تتولى أمانة الجامعة مع مجموعة خبراء من الدول الأعضاء اللجنة الوزارية العربية للأمن القومى ، وغيرها من أعضاء الجامعة تطوير الدراسة فى ضوء ملاحظات ومقترحات الدول

الأعضاء ثم إعادة عرضها فى اجتماع قادم ، ولكن فى الاجتماع الكامل لمجلس الجامعة أبدت بعض الدول وخاصة الدول الخليجية تحفظاتها على بحث الموضوع استنادًا إلى التطورات والمستجدات على الساحة العربية ، والتى تمثلت آنذاك فى اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذى لم تتضح أبعاده بعد ، وكذلك آثار حرب الخليج على التضامن العربى ، والتى لم تلتئم بعد ، ولذا تقرر تأجيل بحث الموضوع لوقت لاحق .

أما بالنسبة للاعتبارات التى دفعت بمصر لطرح الموضوع ، فإن بعض الدول العربية لم تلتزم بقرار مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ الخاص بضرورة أخذ موقف عربى موحد إزاء اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية ، بل بادرت بعض الدول العربية تحت تأثير الضغوط الدولية بالتوقيع أو الانضمام للاتفاقية المذكورة حيث انضمت ١٢ دولة عربية ، هى دول مجلس التعاون الخليجى ، ودول الاتحاد المغاربى عدا ليبيا ، ثم جيبوتى والصومال ، وبذلك أصبح نصف الدول العربية أعضاء فى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وظل النصف الآخر خارجها ، وهكذا وجهت ضربة لقرار مجلس الجامعة العربية فى أقل من ٦ شهور من اعتماده ، بل بدأ توجيه هذه الضربة بعد أيام قلائل من اعتماده عندما بدأ طرح مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٢ .

والآن فلنلق نظرة على أهم ما تضمنته دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومى العربى . لقد تناولت الدراسة عددًا من المسلمات

المتفق عليها ، مثل أهمية الوطن العربى ومفهوم الأمن الشامل وضرورة وضع استراتيجية قومية عربية وأهداف مثل هذه الاستراتيجية ، كما حللت الدراسة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى وقسمتها إلى :

١ – **تحديات داخلية** : تتمثل فى التحديات السياسية مثل حالة التجزئة ، عدم صياغة أهداف مشتركة ، عدم الاتفاق على أسبقية التهديد ، استنفاد طاقات العرب فى الخلافات الفرعية . وتحديات اقتصادية ، تتمثل فى ضعف الإنتاج وتمركزه حول سلعة واحدة بصفة عامة ، واتساع الفجوة التكنولوجية ، وتحديات عسكرية مثل عدم وجود صناعة عسكرية متكاملة ، نقص التدريب والتنسيق بين الجيوش العربية ، وتحديات ثقافية وتتمثل فى الحاجة لتطوير المفاهيم الثقافية الموروثة لكى تتمشى مع المتغيرات الجديدة ، وتستطيع تصحيح المفاهيم وتقديم الاستجابة الثقافية للتحديات المطروحة على الأمة العربية .

٢ – **تحديات إقليمية** : وهنا ركزت الدراسة على التحدى الإسرائيلى بأبعاده وسياساته فى الاستيطان والقمع والتوسع ، وعلى التحدى الناتج من منطقة القرن الإفريقى .

٣ – **تحديات دولية** : وتتمثل فى محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية فى ثروات الوطن العربى وزرع الفرقة بين دولة والتدخل فى شؤونه الداخلية .

ثم عرضت الدراسة للوسائل الكفيلة بمجابهة التحديات السابقة حيث دعت إلى ضرورة توحيد الإرادة العربية على قاعدة بناء الثقة والوفاق من خلال تنقية الأجواء والتضامن وطالبت بوضع استراتيجية لتحقيق الأمن العربى بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والإعلامية .

واستعانت الدراسة بما ورد فى مواثيق العمل العربى المشترك ، ومقررات القمم العربية ومواثيق دول إعلان دمشق ، ومجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى من مبادئ تدعو لأهمية التضامن العربى ، وأن تعمل كافة المنظمات الجهوية فى إطار الجامعة العربية .

ولنا بعض الملاحظات على الدراسة المذكورة يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ – إن الدراسة حرصت على تجنب الإشارة بالاسم لأى من دول الجوار العربى التى تؤثر على الأمن القومى العربى ، فلم تشر لإيران رغم احتلالها لثلاث جزر عربية ، وأشارت لتركيا بطريقة غير مباشرة عند تناولها لقضية المياه ، وحقوق كل من سوريا والعراق فى نهرى دجلة والفرات .

٢ – ركزت الدراسة على أن مصدر التهديد الخارجى هو إسرائيل ، ولم تشر أو تستخدم تعبيرُ الصهيونية أو العدو الصهيونى ، وإن أوضحت الدراسة بجلاء عناصر التهديد الإسرائيلى فى أنها استمرار احتلال الأراضى العربية – ورفض تنفيذ قرارات

مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية – امتلاك أسلحة الدمار الشامل – استقدام المهاجرين اليهود واستمرار بناء المستوطنات – سرقة المياه العربية .

٣ – كان لغموض الدراسة فى حديثها عن دول الجوار والاكتفاء بالتركيز على إسرائيل يعنى الأخذ بالنظرة التقليدية لمصادر التهديد وهى النظرة المتفق عليها من قبل الدول العربية ، وإن كان بدرجات مختلفة من الحماس فى هذه المرحلة .

٤ – اتسمت الدراسة بقدر من السلبيات مثل طرح بعض الشعارات التقليدية حول العوامل الثقافية ، مثل التشوهات الثقافية ، والتبعية الثقافية وركزت فى البعد الاقتصادى على الدعوة للحرية الاقتصادية والقطاع الخاص ، وأبرزت فى الجانب السياسى والإعلامى ضرورة دعم المفاوض العربى ، والتأكيد على استراتيجية السلام .

٥ – ومما يحمد للدراسة أنها تحدثت بقدر من الصراحة عن الانقسام العربى وضعف الإرادة العربية ، وضعف الإيمان القومى فى الدعوة لتعزيز العمل العربى المشترك ودعوتها لضرورة تنقية الأجواء العربية .

٣ – ردود فعل الدول العربية :

لقد اختلفت ردود فعل الدول العربية باختلاف درجة إحساسها بالخطر الإسرائيلى الذى هو مصدر التهديد التقليدى للأمن القومى

العربى ، فلم تبعث بردود مكتوبة على الأمانة العامة للجامعة العربية حتى مارس ١٩٩٤ سوى دولتين فقط هما بالتحديد مصر والأردن ، كما شاركت فى اجتماعات اللجنة الوزارية للأمن القومى ١٠ دول فقط رغم أنها كانت مفتوحة العضوية ، وكانت معظم المساهمات دون دراسة متعمقة ، أو موقف محدد سلفًا واستهدفت تدخلات بعض الدول تأجيل بحث الموضوع ، ويهمنا هنا عرض بعض الأفكار التى تضمنتها ردود كل من مصر والأردن .

(أ) الرد المصرى على دراسة الأمن القومى :

جاء الرد المصرى فى شكل رسالة بعث بها وزير الخارجية عمرو موسى إلى أمين عام الجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٩٣ وأهم ماورد فى الرسالة :

١ – إن التصور العربى للأمن القومى قام لعقود عديدة على أن التهديد للأمن القومى العربى هو تهديد خارجى إلا أن أحداث التاريخ القريب أثبتت أن تهديد الأمن القومى العربى من داخل الأمة العربية قد يكون أكثر خطرًا ، وأبعد ضررًا حيث باتت دول عربية ترى الخطر من داخل الوطن العربى ، وتلتمس الأمن من قوى خارجية تراها أولى بالثقة وأقدر على كفالة أمنها ، ومن هنا فإن إرساء مبدأ تأثيم العدوان من داخل الوطن العربى ، هو أمر أساسى فى أى تنظيم يسعى لتحقيق الأمن القومى العربى .

٢ – إن النظام العربى الذى يستند لميثاق جامعة الدول العربية

لا يقدم آليات مناسبة لتسوية الخلافات العربية ، ومن هنا من الأهمية إنشاء محكمة عدل عربية لتكون جزءًا من نظام عربى لتسوية المنازعات سلميا ، فالعجز العربى عن تسوية أو احتواء الخلافات العربية هو مدعاة لتدخل قوى خارجية فى الوطن العربى .

٣ – إن مشاكل الحدود بين الدول العربية أثرت على حاضر الأمن القومى العربى ومستقبله ، ولذا فمن الضرورى العمل على حلها بالوسائل السلمية ، ولعل المعيار الأساسى الذى يجب الاحتكام إليه هو احترام حدود الشرعية القائمة خاصة إذا تأسست على اتفاقيات جماعية أو ثنائية بغض النظر عن أية دعاوى بأن هذه الحدود صنعها الاستعمار أو جرى تخطيطها تحت تأثيره .

٤ – إن الإرهاب الذى يستند على التعصب الأعمى يهدد نسيج المجتمعات العربية ويشيع حالة من عدم الاستقرار ، وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونمو الديمقراطية ، ومن الضرورى التصدى لذلك بأسلوب جماعى .

٥ – ضرورة رفض أى تدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى أيًا كانت الدعاوى والمبررات ، فاختلاف أساليب الحكم ، والنظم السياسية أمر طبيعى لابد من السماح به ولابد ألا يسمح لهذا الاختلاف بأن يؤثر على مساحة التعاون بين الدول العربية .

٦ – ضرورة العمل على تأمين المصالح العربية من خلال دراسة وتنشيط علاقاتها الاقتصادية بما يؤدى إلى تعزيز وضعها وعلاقاتها فى المجتمع الدولى .

٧ – أهمية دراسة تأثير كافة القوى الإقليمية غير العربية على الأمن العربى وبخاصة فى ظل الجهود الرامية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وما يفتحه ذلك من آفاق للتعاون الإقليمى والتعاون العالمى .

٨ – ضرورة تحديد عناصر موقف عربى مشترك من قضايا نزع السلاح ، والمواثيق الدولية المرتبطة به ، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٩ – ضرورة التعامل مع القضايا ذات الاهتمام العالمى وفى مقدمتها قضايا حقوق الإنسان والبيئة لأنه لا يمكن أن ينعزل العرب عن التطورات العالمية المحيطة بهم والمؤثرة فيهم .

١٠ – وبالنسبة للآليات فإنها وإن كانت متوافرة إلا أنه من المفيد إعادة النظر فى قاعدة الإجماع والأخذ بقاعدة الأغلبية فى اتخاذ القرارات ، ومن الضرورى توافر الإرادة السياسية لتنفيذ ما يتفق عليه من قرارات حتى لا يفقد العَمل العربى مصداقيته .

(ب) الرد الأردنى على دراسة الأمن القومى :

جاء الرد الأردنى فى شكل مذكرة من وزارة الخارجية الأردنية .. علقت على الدراسة فى كل أجزائها ، وخلاصة الرد الأردنى تتمثل فى النقاط التالية :

١ – إن الوضع العربى فى أسوأ حالاته ولتحسين هذا الوضع

يجب الانطلاق نحو تنفيذ القرارات فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية انتظارًا لتحسن الموقف السياسى .

٢ – الأمن القومى العربى يجب النظر إليه فى الإطار الشامل الذى يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمن المائى ، وفى هذا الإطار يجب تشجيع الاستثمارات العربية فى البلاد العربية وتحقيق التعاون والتكامل بالنسبة للموارد المائية واستنباط ونقل التكنولوجيا .

٣ – من الضرورى إنشاء جهاز لحل الخلافات العربية وإنشاء محكمة عدل عربية وتعديل الميثاق ، وإنشاء أكاديمية عربية للدفاع وتدريس مادة فى المدارس والجامعات عن الأمن القومى العربى والتأكيد على الهوية والذات القومية .

٤ – أهمية إبراز الجوانب الثقافية والطابع الحضارى العربى ، وتركيز الإعلام على مبادئ التضامن العربى وحقوق الإنسان وأهمية العامل الدينى الوسطى كقيمة للمجتمع العربى .

٥ – ضرورة الأخذ بمبدأ العقلانية فى القرار السياسى والسير فى إطار الممكن فى انتظار الأفضل وتفعيل مؤسسات العمل العربى وتنشيط المؤسسات غير الحكومية .

٦ – أشارت الورقة الأردنية إلى مستويات الأمن : المستوى الداخلى – المستوى العربى – المستوى الإقليمى والمستوى الدولى العالمى .

٧ – أوضحت ضرورة الاتفاق على التحديات ومصادر التهديد ، وفى مقدمتها قضايا سباق التسلح وأثر دول الجوار ، وتحدى العالم الخارجى والخلافات العربية والتخلف التكنولوجى .

٨ – دعت الورقة الأردنية للوحدة لمواجهة التجزئة ، التنمية لمواجهة التخلف ، العدالة فى مواجهة تغيبها ، الديمقراطية وحقوق الإنسان كضمانة للأمن الوطنى والقومى .. إلخ وأبرزت أهمية أن يرتكز الأمن القومى العربى على قاعدة عربية .

(جـ) مواقف الدول العربية الأخرى :

لم تعبر الدول العربية الأخرى – عدا مصر والأردن – عن وجهات نظرها بالرد كتابة على الدراسة التى أعدتها جامعة الدول العربية ، وإن عبرت عن آرائها مشفاهة من خلال المداخلات فى مرحلتين :

الأولى : عند اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن القومى ، والتى عقد اجتماعها فى سبتمبر ١٩٩٣ قبل انعقاد مجلس الجامعة بكل هيئته ، وكانت تلك اللجنة الوزارية مفتوحة العضوية ومع ذلك فلم يشارك فى اجتماعاتها سوى وزراء من عشر دول هى (مصر – الأردن – سوريا – العراق – قطر – عمان – السودان – ليبيا – تونس – فلسطين) بالإضافة للأمين العام للجامعة العربية ، ووضح من خلال مداولات وتعليقات الوزراء

عدم الاتفاق على مصادر الخطر ، وأولوياته ، بل وحتى عدم الاتفاق على مفهوم الأمن القومى العربى ، وتقرر إزاء ذلك استمرار متابعة الموضوع من خلال اللجنة الوزارية ورفع ذلك إلى مجلس الجامعة . وعندما بحث مجلس الجامعة فى دورته المائة رأى البعض ، وخاصة من دول الخليج ، أن الظروف العربية غير مواتية لبحث هذا الموضوع ، واقترحوا تأجيله لدورة قادمة وخاصة أن الظروف والأوضاع فى المنطقة العربية لم تستقر بعد ، بل أنها سريعة التغير وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفسطينى الإسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

الثانية : فى اجتماع مجلس الجامعة العربية فى الدورة الأولى بعد المائة فى ٢٦ – ٢٧ مارس ١٩٩٤ عرضت الأمانة العامة مجددًا بند الأمن القومى العربى على جداول أعمال الدورة المذكورة والواقع أن هذا العرض جاء نتيجة إحساس الأمانة العامة للجامعة العربية بالمخاطر الجسيمة التى تهدد الأمن القومى العربى ، وأن الدراسة التى أعدتها الجامعة لا يجب أن تطرح جانبًا بسهولة ، ولذا فإنها عند صياغة القرار الخاص بالأمن القومى فى الدورة المائة كان التوجه من خلال المداخلات هو التأجيل لدورة قادمة ، فى حين أن القرار الذى صدر كان التأجيل للدورة القادمة أى الدورة الـ ١٠١ ، ومثل هذه المفارقات البسيطة فى الصياغات ، العظيمة فى الدلالة ، والخطيرة فى النتائج ، مألوفة فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية

خاصة إذا لم يدقق المجتمعون فى الصياغات ، أو إذا اتفق على المفهوم والتوجه وترك أمر الصياغة النهائية للجهاز الإدارى المنوط به أعمال الاجتماع أو المؤتمر .

وكذلك عندما بدأت مناقشة البند فى الدورة الأولى بعد المائة طلبت عمان تأجيل بحث البند وأيدتها السعودية التى أضافت بأن يؤجل إلى دورة مجلس الجامعة التى تسبق عقد أول قمة عربية عندما يتقرر ذلك ، وهنا تدخلت عدة دول منها السودان وسوريا والعراق والأردن مؤكدة على أهمية عدم التأجيل لفترة طويلة ، وتدخلت مصر بصياغة تمثل حلاً وسطًا بأن يكون التأجيل لدورة قادمة يتفق عليها من خلال التشاور ، وأن تستمر متابعة الموضوع من قبل الأمانة العامة .

والواقع أن هذه الصياغات والمداخلات عكست حقائق فى مقدمتها :

١ – أن الدول العربية بينها اختلاف كبير حول طبيعة ومصادر الخطر ، والتهديد ، هل هى مصادر خارجية أى من خارج النظام القومى العربى ، أم داخلية من الدول العربية بعضها البعض كما حدث فى غزو العرق للكويت ، أم أنها داخلية بحتة أى من داخل كل دولة عربية بمعنى حالات الإرهاب وأثرها على الاستقرار السياسى ، وحالة التخلف والبطالة ، وأثرها على الاستقرار الاقتصادى وانعدام الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية وأثر ذلك على الاستقرار السياسى والاجتماعى .

٢ – إن الأمن القومى العربى كمفهوم أصبح أمرًا غير مرغوب فيه ، بل موضع تساؤل من عدد من الدول العربية كل منها لاعتبارات خاصة به بل أن الشكوك وانعدام الثقه أصبحت واضحة .

٣ – إن المسئولين العرب رغم إدراكهم لما بين الدول العربية من روابط ثقافية واجتماعية ولغوية ورغم إدراكهم للمخاطر التى تتهددهم ، فإنهم لم يرتفعوا فى مواقفهم وقراراتهم وتفكيرهم لمستوى التحديات الماثلة مخاطرها أمام أعينهم ، ومازال الكثيرون يفكرون ويتصرفون من منظور وطنى ضيق ، ويعيش لحظات آنية فى التاريخ ، ولا يستطيع أن يرقى بفكره وقراره إلى آفاق البعد المستقبلى للتاريخ .

٤ – إن مصر إدراكًا منها بعمق الشرخ الذى خلفته حرب الخليج الثانية وتقديرًا منها لأولويات العمل العربى بالتركيز حاليا على معالجة العلاقات العربية الإسرائيلية وحل المشكلة الفلسطينية فضلت الاحتماء بعنصر الزمن وانتظار الفرصة السانحة فى المستقبل حتى تلتئم الجراح ولم ترغب فى الإصرار على البحث واتخاذ قرار حاسم بشأن الأمن القومى ، وكان هذا التقدير الواقعى هو الذى حدا بوزير خارجيتها لاقتراح الحل الوسط الذى يقوم على التأجيل دون التخلى عن الموضوع .

ثالثًا : الاستراتيجية الملائمة لتحقيق الأمن القومى العربى :

(أ) إن الحديث عن استراتيجية ملائمة للأمن القومى العربى هو

حديث ذو شجون ، ولعل المتتبع لمقالات بعض الكتاب والصحفيين المصريين أمثال زكريا نيل وسلامه أحمد سلامه وأحمد نافع وغيرهم ، التى نشرت إثر انتهاء اجتماع الدورة الأولى بعد المائة لمجلس الجامعة العربية ، يدرك مدى الإحباط وخيبة الأمل ، والقلق الذى أصاب الرأى العام العربى عامة والمصرى خاصة لتأجيل بحث موضوعات مثل الأمن القومى ، وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ولكن حالة الإحباط هذه لا يجب أن تحجب حقيقة المأزق الذى يواجهه الأمن القومى العربى ، وهو مأزق حقيقى يتمثل فى التشكيك فى ذاتيته وفى ضرورته ، ولعل دراسة مجلس الشورى المصرى حول « الأمن القومى العربى : التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » تعكس ذلك بوضوح فى التساؤلات العشرة التى طرحتها وهى :

١ – هل تعتقد بضرورة قيام نظام « أمن قومى » للدول العربية ؟

٢ – هل نحن على استعداد للتحرك على مستويات مختلفة للدفع باتجاه إقامة هذا النظام ؟

٣ – ما هى تصوراتنا لمواقف الدول العربية – والمقصود هنا الدول العربية إجمالاً – من قضية الأمن القومى العربى ؟

٤ – ما هى القيود التى تواجه قيام أمن قومى عربى : عربيًا وإقليميًا ودوليًا ؟

٥ – هل تعتقد أن مثل هذه القيود تحول دون إقامة أمن قومى عربى أو أنها مجرد تحديات يمكن التغلب عليها ؟

٦ – ما هى الأسس التى يجب أن يستند إليها الأمن القومى العربى فى المرحلة الحالية ؟

٧ – ما هى الصيغة التى تراها أكثر ملاءمة وصلاحية لإقامة أمن قومى يحقق مصالح الدول العربية ؟

٨ – ما هو موقع إسرائيل – بالدرجة الأولى – وإيران ثم تركيا فى إطار هذه الصياغة ؟

٩ – ما هى الخطوات التنفيذية الأساسية التى يمكن أن تتحقق من خلالها صيغة الأمن القومى العربى المتصورة ؟

١٠ – ما هو دور مصر فى بناء هيكل جديد للأمن القومى فى المنطقة .

والواقع أن التساؤلات العشر تعكس ، ولو بطريقة لا شعورية ، عدة أمور هى :

الأول : أنه لا يوجد اتفاق كامل وتام حول ما يسمى بالأمن القومى العربى وهناك شك فى ضرورة قيامه ، وهذا واضح فى الأسئلة الثلاثة الأولى .

الثانى : أن هناك إحساسًا مصريًا بالخطر ، وإدراكًا مصريًا بضرورة مواجهته ، ولكن هناك أيضًا إدراكًا بضخامة المسئولية والقيود على الحركة ، وهذا واضح فى الأسئلة من ٤ – ٧ .

الثالث : أن النظام الأمنى العربى المفترض لابد أن يملك صيغًا

وأساليب للتعامل مع دول الجوار ، وفى مقدمتها إسرائيل وإيران وتركيا ، وللتعامل مع القوى المسيطرة فى العالم وهذا واضح فى السؤالين الرابع والخامس وفى السؤال الثامن .

الرابع : أن مصر عليها مسئولية رئيسية لإنشاء نظام أمن قومى عربى بحكم دورها السياسى والحضارى وثقلها العسكرى والثقافى ، وهذا واضح فى الأسئلة : الثانى والسابع والعاشر .

(ب) ولقد دارت مناقشة مجلس الشورى على مدى ثلاثة أيام اشترك فيها ٣٨ عضوًا من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢٥٨ عضوًا ، كما تحدث فيها السيد عمرو موسى وزير الخارجية ومن المفيد أن نلقى نظرة على الأفكار التى طرحت والآراء التى نوقشت لأنها تعكس تفكير النخبة المثقفة والمسئولة فى أهم دولة عربية ،وهى مصر ، بكل ما تمثله من ثقل ووزن عربى واقليمى وعالمى .

ولقد تناول وزير الخارجية المصرى فى كلمته ردًا على التساؤلات العشرة السابقة مايلى :

١ – إن الأمن القومى العربى حقيقة مسلم بها ، ولكنه يحتاج لإعادة صياغة نظرًا للانقسام الراهن فى الموقف العربى ، ولحدوث متغيرات عالمية وإقليمية جديدة .

٢ – إنه من الضرورى عند بحث الأمن القومى العربى أن يأخذ البحث فى الحسبان المنظور الشامل ليس فقط من حيث الأطراف

أى الدول العربية جميعًا ، وليس مصر بمفردها ، بل وأيضًا من حيث الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ... إلخ .

٣ – إن مصر تتحرك من أجل الأمن القومى والمصالحة العربية سواء فى دورها فى مشاكل الحدود بين السعودية وقطر ، أو فى الحرب الأهلية فى الصومال ، أو فى الخلاف الداخلى فى اليمن ، أو فى دفع جهود التسوية للمشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ككل ، كما أن مصر ترفض تقسيم العراق أو المساس بوحدة التراب السودانى .

٤ – إن القيود الواردة على الأمن القومى العربى بعضها داخلى ، إذ لم يتفق العرب على طبيعة هذا الأمن ومداه وآلياته ، وبعضها خارجى ، فبعض القوى الخارجية لا ترحب بالوفاق العربى .

٥ – إن أساس التعامل المصرى مع إسرائيل هو مبدأ الأرض والحق مقابل السلام ، ومع إيران هو الاتفاق حول طبيعة المصالح والسياسات لوجود خلافات حول ذلك ، أما تركيا فليس لمصر مشاكل معها .

٦ – إن دور الجامعة العربية أساسى فى بلورة مفهوم وآليات الأمن القومى العربى وفى تحديد التصور العربى بكيفية التعامل مع دول الإقليم غير العربية .

٧ – إن الدور المصرى هو مساعدة الدول العربية الشقيقة وليس

السعى للزعامة ، فمصر زعامتها وريادتها نابعة من التاريخ والسكان والثقافة والعلم ، ولا تسعى لفرض سياسات معينة على أية دولة .

أما مناقشات أعضاء مجلس الشورى ، فقد عكست عناصر اتفاق وعناصر اختلاف حول بعض المفاهيم والتصورات والسياسات ، والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ – إن الواقع العربى الراهن له انعكاسات سلبية على قضية الأمن القومى العربى نظرًا لوجود حالة من انعدام الثقه بين الأنظمة القائمة فى الدول العربية ، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للأمن القومى العربى ، وضعف التعامل والتبادل التجارى خاصة والاقتصادى عامة بين الدول العربية ، وضعف جامعة الدول العربية ، وعدم سيطرة الدول العربية على مصادر المياه وهو ما يمكن أن ينذر بمخاطر كبيرة فى المستقبل .

٢ – إنه مع إدراك أن الأمن القومى العربى كقضية بالغة الأهمية إلا أن معالجتها تقتضى اتباع منهج واقعى براجماتى يستند لتوازن المصالح وتبادل المنافع فى الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإنشاء آليات تسعى لتحقيق ذلك سواء بتعزيز دور الجامعة العربية ، أو بإنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول العربية سلميًا ، أو بإنشاء برلمان شعبى عربى أو تشكيل مجلس رئاسة عربى .

٣ – إنه مع اختفاء المواجهة العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل باتخاذ الدول العربية قرارًا استراتيجيا بالتفاوض من أجل السلام ،

وخاصة بعد انهيار نظام القطبية الثنائية على المستوى العالمى ، وتعاظم القدرة العسكرية الإسرائيلية بشتى صورها ، فإن المخاطر التى تتهدد الأمن القومى العربى ذات طبيعة حضارية وعلمية وتكنولوجية وهى نابعة من داخل الوطن العربى كما أنها نابعة من خارجه على حد سواء .

(جـ) والآن نعود للتساؤل هل هناك استراتيجية ملائمة لتحقيق الأمن القومى العربى ؟

إذا كان المفهوم موضع خلاف ، ومصادر التهديد ليس عليها اتفاق ، ووحدة الإدراك والعمل والسياسات غير قائمة ، إذاً يصبح من العبث الحديث عن أية استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى .

ولعله من المفيد أن نطرح التساؤل أو السؤال بشكل آخر ، ما هى الاستراتيجية المصرية الملائمة للتعامل مع موضوع الأمن القومى العربى باعتبار أن مصر أكبر الدول العربية وأكثرها إدراكا للمشكلة ؟

وللاجابة على هذا التساؤل لابد أن نأخذ فى الحسبان الفروض التالية :

١ – إن وحدة مفهوم الأمن القومى العربى غير قائمة ، لا من حيث الإطار النظرى ، ولا من حيث السياسات ، ولا من حيث الموارد والإمكانيات المادية والبشرية .

٢ – إن النظم السياسية العربية ، بحكم ما بينها من تباين

واختلاف ، بل وأحيانًا حالة من عدم الثقة ، لا تهتم بهذا الأمن القومى العربى سوى بطرحه كشعار بلاغى أكثر منه سياسة واقعية إلا إذا تعرض أمنها الوطنى أو القطرى للخطر ، أو فى إطار إدارة الصراع العربى عربى أو فى إطار الحصول على تأييد عربى عام فى مواجهة قوى خارجية معينة وهو تأييد سياسى ومعنوى أكثر منه فعلى فى معظم الحالات .

٣ – إنه حتى بالنسبة للدول التى يمكن أن نطلق عليها اسم دول القلب العربى ، أو الدول النواة Core فى العمل العربى المشترك، وهى مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ، لا يوجد موقف عربى موحد فيما بينها .

٤ – إن مصر باعتبارها تمثل قلب القلب فى الوطن العربى عليها مسئولية قومية بحكم إدراكها ووعيها السياسى للخطر المتربص بالعرب ، وبمصادر القوة التى لدى العرب ، وبحركة وسير العلاقات الدولية ، ومن ثم فهى مطالبة أكثر من غيرها بالقيام بمبادرات واتباع سياسات من شأنها الحفاظ على الأمن القومى العربى من أن يتردى إلى هوة عميقة وسحيقة تجعل العرب فريسة للضغوط الإقليمية ، حيث من الشرق إيران ، ومن الشمال تركيا ، وفى القلب إسرائيل ، وفى الجنوب الشرقى أثيوبيا .

٥ – إن مصر ، بحكم ظروفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، لابد أن تتبع منهجًا يتسم بعناصر معينة فى مقدمتها :

(أ) الواقعية فى التعامل مع القوى الإقليمية القوية ، ومع القوى

عليه التى من أسس سياساتها عبر التاريخ عدم السماح بقيام وحدة عربية .

(ب) البراجماتية فى التعامل مع النظم العربية فى إطار توازن وتبادل المصالح والمنافع ، وليس فقط استنادًا للمبادئ والمثل التى رغم أهميتها فإن دورها السياسى الحقيقى محدود .

(حـ) التدريجية بمعنى النظرة للأمن القومى العربى من منطلق المصلحة المصرية المتداخلة مع المصلحة العربية ، وبعبارة أخرى النظر للأمن فى مستويات ودوائر متداخلة فى اهميتها فالدائرة الأولى تتعلق بكيفية التعامل المستقبلى مع إسرائيل ويلى ذلك دائرة وادى النيل ثم دائرة أمن الخليج .

٦ - إن مصر مدعوة للقيام بسياسة تهدئة للدول العربية ذات الحساسية التاريخية إزاء مصر حتى تستطيع أن تحافظ على أمنها الوطنى المباشر ، ثم هى مدعوة لبناء قوة عسكرية وصناعة عسكرية وطنية وعربية لتستطيع مجابهة تحديات الأمن ذات البعد العسكرى . والحضارى التابع فى المقام الأول من إسرائيل ، التى تمتلك تكنولوجيا بالغة التقدم وصناعة عسكرية متطورة .

وباختصار إن الخطوة الأولى ، فى بناء استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى ، تبدأ ببناء النموذج المصرى القائم على الاستقرار السياسى والتقدم الاقتصادى والصناعى ، وبناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واضطلاع المؤسسات الدستورية والسياسية بدورها

الحقيقي في إرساء دعائم المجتمع ، ومن ثم تمكين كل قوه من من الانطلاق للأمام ، على غرار ماحدث مع اليابان التي بدأت تجربة نهضتها الحديثة في منتصف القرن الماضي في تاريخ لاحق لبدء التطور والنهضة المصرية في عهد محمد علي ، ولكن بينما كان مسار الحركة اليابانية للأمام فإن مسار حركة النهضة المصرية كان متعرجا ومتذبذبًا وأحيانا متراجعًا .

وفي ختام هذا الفصل فإنه يمكن القول إن إلقاء نظرة سريعة على منطقة الشرق الأوسط ، وهي التي تضم كافة الدول العربية بالإضافة لدول الجوار الجغرافي ذات التأثير الواضح على الأمن القومي العربي ، أي أنها دول القرن الإفريقي وإسرائيل وإيران وتركيا ، يجد خليطًا متنوعًا من البشر والنظم السياسية والاجتماعية ، ومن مستوى التقدم التكنولوجي والقدرة على الاستفادة من العلوم الحديثة ، ومن مستوى الثروة من حيث الغنى والفقر من الموارد الطبيعية ومن حيث الكثافة السكانية ومن حيث القوة العسكرية ومن حيث الفلسفة السياسية لبناء الدولة ، وبعبارة أخرى إن هذه المساحة الممتدة هي أشبه ما تكون بالفسيفساء في تنوعها ، ليس بالضرورة في التناغم والانسجام بينها ، فهناك دولة مسيحية مثل أثيوبيا ، ودولة يهودية مثل إسرائيل ، ودولة شيعية مثل إيران ، وهناك دول تمتزج فيها العقائد والطوائف في شبه وفاق مثل لبنان ، أو في شبه صراع مثل السودان والعراق ،

هناك دول تشهد أعمال عنف باسم الصحوة الإسلامية مثل الجزائر وتونس ومصر بدرجات متفاوته ، هناك دول غنية بثرواتها الطبيعية دول الخليج ولكنها قليلة من حيث عدد السكان وتستمد الفكر السياسى لبناء الدولة الحديثة ، وشرعية نظمها السياسية من الأساس العائلى الممتزج بالدين أحيانًا ، وهناك دول علمانية مثل تركيا ، ودولة دينية مثل إيران والسودان ، ودول علمانية دينية أو علمادينية فى نفس الوقت مثل إسرائيل ، ودول ديمقراطية مثل إسرائيل وتركيا وإلى حد ما إيران ، ودول تسعى للديمقراطية مثل مصر والمغرب والأردن ولبنان ، ودول تميل للحكم شبه الفردى مثل العراق ، ودول كثيفة السكان مثل وإيران وتركيا ودول متوسطة السكان مثل العراق والجزائر والسودان والمغرب ، ودول قليلة السكان مثل دول الخليج وليبيا وهكذا يمكن رسم متنوعات عديدة لدول وشعوب ونظم تلك المنطقة ، وهذا فى ذاته يجعل وضع أية استراتيجية للأمن القومى أمرًا بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً وذلك للاعتبارات التالية :

الأولى : اختلاف مصدر الخطر الذى يمكن أن توجه إليه هذه الاستراتيجية من دولة إلى أخرى . ومن ثم فليس هناك قاسم مشترك يجعل هذه الدول تتفق على مصدر واتجاه الخطر بل أن بعضها يرى فى البعض الآخر مصدر الخطر ، وبعبارة أخرى يرى البعض أن مصدر التهديد من داخل النظام العربى وليس من خارجه .

الثانية : تباين النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجعل من الصعب إيجاد لغة تخاطب سياسية فيما بينها فإذا قلنا مثلا إن الانغلاق والجمود يمثل عنصر الخطر ، أو إن البنيان القبلى والعشائرى من مصدر الخطر ، أو إن السكان الكثيرين فى دولة ما مجاورة هى مصدر الخطر ، أو إن الجماعات الإرهابية التى تتزى بزى الإسلام هى منبع الخطر فإننا لانجد اتفاقًا عامًا بين جميع الدول العربية على أى منها نتيجة لهذا التباين .

الثالثة : اختلاف التوجهات السياسية الخارجية فإيران لا ترى فى الولايات المتحدة سوى أنها مصدر الشر والشيطان الأكبر ، وهذا عكس نظرة إسرائيل فى حين تنظر مصر أو السعودية بعين مختلفة للولايات المتحدة وهكذا .

وباختصار فإنه بالنسبة لصانع القرار السياسى فى أية دولة عربية سيجد لزامًا عليه أن يتعامل باستراتيجيات مختلفة أو بأساليب متنوعة مع كل قطعة من قطع الفسيفساء الموجودة على رقعة الشرق الأوسط وفى نفس الوقت ينبغى أن تقوم أية استراتيجية للتعامل مع هذه الفسيفساء على عناصر متداخلة ومتكاملة وربما أحيانًا متناقضة فى آن واحد .